

فرنسا تغير على مواقع التنظيم... وشهداء التفجيرات الإرهابية يرتفع

العراق.. مقتل 75 مسلحاً ينتمون لـ«داعش» في تكريت وكركوك



سيارات تسعف المصابين في مدينة الصدر

أعلنت مصادر عراقية مقتل نحو 75 مسلحاً من تنظيم «داعش» خلال عمليات عسكرية شنتها القوات العراقية قرب تكريت وكركوك. وأفاد مصدر أمني أمس، أن القوات العراقية تمكنت من قتل 48 عنصراً من تنظيم «داعش» بينهم 80 جنوداً من تنظيم «داعش».

وأعلن مصدر مسؤول في عمليات «صالح الدين» الجمعة أن القوات الأمنية قتلت 11 مسلحاً جنوب تكريت، خلال صددها هجوماً لتنظيم شرق قضاء بلد.

وفي كركوك، أفاد مصدر في الشرطة الجمعة أن 15 عنصراً من «الدولة الإسلامية» قتلوا باشتباك مع قوات البيشمركة جنوب غربى المدينة، خلال تصدي قوات البيشمركة في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس لهجوم نفذته المسلحون قرب قرية مريخ بيك

جنوب غربى كركوك. وفي السياق، شنت المقاتلات الفرنسية أمس «غارة كبرى» بحسب وزير الدفاع الفرنسي ضد مواقع تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق.

وقال وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان لشبكة (بي بي سي) في هذا التقرير إن «غارة كبرى تجري في هذا الوقت» على تنظيم «الدولة الإسلامية» في العراق، رافضاً توضيح هدفها وعدد الطائرات الحربية الفرنسية المشاركة فيها. وأضاف لودريان في تصريحه: «هدفنا مساندة القوات العراقية من الجو لكي تستطيع استعادة الأراضي التي يسيطر عليها مسلحو «الدولة الإسلامية».

وأكد أن القوات الجوية الفرنسية تتابع الوضع في العراق كل يوم، وقامت بما بين

120 و130 غارة منذ بداية العملية في العراق. وأشار إلى أن عمليات التحالف الإسلامية سقطوا بين قتيل وجريح في قصف جوي للتحالف الدولي أمس شمال العراق. وقال المصدر إن «طائرات التحالف الدولي قصفت، وبشكل مكثف، 12 تجمعاً لعناصر تنظيم «داعش» في ناحية بعشيقة شرق الموصل».

وأضافت المصادر أن الانفجار وقع على مسافة 200 متر من المنطقة، عقب الانفجار أغلقت قوات الأمن جسرين مجاورين على نهر دجلة يربطان بين شرق والعاصمة غربياً.

وأفاد مصدر مطلع في العراق بأن القوات الأمنية مدعومة بأبناء العشائر تمكنت من تحرير خمس قرى في الشراقة شمال صلاح الدين، فيما ذكر مصدر أمني أن الجيش وقوات الحشد الشعبي استعدوا منطقة أجباب تل الذهب في قضاء بلد جنوب تكريت.

تقرير إخباري

لجنة تقصي حقائق لكشف الدور التركي في دعم الجماعات «الإرهابية»

تركيا في هذه السياسة سنرسل مقاتلين إلى أي جزء مهدهم من «داعش» وسوف نحاكم أنقرة على هذا الموقف الذي لا يصب في مصلحتها. فيما جرت المطالبة بلجنة تقصي حقائق دولية عن سماح تركيا باستخدام أراضيها لعبور مسلحي «داعش» إلى سورية ومنها إلى العراق، وهي مطالب تجدها تلك الأحزاب ضرورة للحد من تدفق المقاتلين إلى منطقة تعيش حرباً طاولت شظاياها الجميع.

وأوضح غفور مخموري، السكرتير العام للاتحاد القومي الكردستاني العراقي أن عناصر «داعش» دخلوا من معبر مرشد بنار حيث انفجرت سيارة مفخخة في هذه النقطة، ما أدى إلى استشهاد 11 شخصاً من مقاتلي البيدا ومقاتل من الجيش الحر» وسبع مواطنين» مشيراً إلى أن «داعش» يهاجم كوياني الآن انطلاقاً من قريتي اتمانكلي السفلى وتمانكلي العليا من داخل تركيا».

«هو موقف تركي معاد للقضية الكردية»، أضاف ممثلو الأحزاب الستة وستين وضغط إضافي تتعرض له أنقرة من كرد المنطقة، في وقت حاولت تركيا إقناع العراق بأنها باتت عاملاً مهماً لاستقرار المنطقة.

طالبات الأحزاب الكردية في سورية وإيران والعراق وتركيا أنقرة بإيقاف ما وصفته بدعم مرتزقة «داعش» من خلال السماح لمقاتلي التنظيم باستخدام أراضيها في هجماتهم على عين العرب السورية وسنجان العراقية. ودعا ممثلو 66 حزبا كرديا المجتمع الدولي إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للوقوف على حقيقة ما يجري على الحدود التركية السورية.

وتتصاعد حدة التوتر بين كرد المنطقة وتركيا. وهو توتر مبني على معطيات طرحتها الأحزاب الكردية عن تورط أنقرة بما تتعرض له عين العرب وسنجان.

وبحسب غريب حسو ممثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري، فإن «أوراق الحكومة التركية والسياسة التركية انكشفت بدعمها «داعش» ووقوفها إلى جانب هذا الإرهاب الدولي الذي يهدد المجتمع الدولي من خلال فتح معبرها مرشد بنال والسماح له بدخول كوياني والقيام بعمليات انتحارية».

بدوره قال إبراهيم زيوي، ممثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني: «إذا استمرت

رعاة التسوية في اليمن يدرسون خيار دولة من إقليمين

وأكد مصدر في مكتب الأمم المتحدة في صنعاء، أن مناقشات عملية تدور بهذا الخصوص في ضوء التطورات الحاصلة في الجنوب والشمال على حد سواء، لافتاً إلى أن المبادرة الخليجية الأولى ركزت على انتقال السلطة من دون معالجة الوضع في الجنوب وزاد من الصعوبات تمدد الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة ومختلف المحافظات التي كانت تشكل شمال اليمن قبل الوحدة.

وكشفت المصادر ذاتها، أن الدول الـرابعة للمبادرة الخليجية تدرس الآن محادثات إطلاق مبادرة ثانية تتضمن توصيفاً واضحاً للمشكلة في جنوب اليمن وتقوم على أساس دولة اتحادية من إقليمين أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، مشيرة إلى أن هناك مقترحات بإيجاد إقليم في الوسط، ومعظم مدن الشمال بيد الحوثيين جعلت الحديث عن دولة اتحادية من ستة أقاليم من الماضي.

تنديد دولي بتفجير منزل السفير الإيراني في صنعاء



آثار التفجير أمام منزل السفير

دان مجلس الأمن الدولي التفجير الذي استهدف منزل السفير الإيراني في العاصمة اليمنية صنعاء، داعياً إلى معاقبة الضالعين في هذه العملية.

وأعرب المجلس في بيان عن تعاطفه مع عائلات الضحايا مؤكداً أنه يدين أية عملية عنف تستهدف القمار الدبلوماسية والتي تعرض حياة الأبرياء للخطر وتؤدي إلى الإخلال بعمل الممثلين والدبلوماسيين، معتبراً العملية جريمة غير مبررة.

وكانت طهران دعت في وقت سابق منظمة الأمم المتحدة إلى إدانة «الاعتداء الإرهابي على مقر السفير الإيراني في اليمن»، في حين استدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال اليمني في طهران، وأبلغته «الاحتجاج الإيراني على تفجير الحكومة اليمنية في حماية الأمان الدبلوماسية الإيرانية بصنعاء».

مقتل وإصابة 4 ليبين في قصف جوي على رأس جدير



معبّر رأس جدير

المعبر بعد أن أمهلت القوات الموالية للعقيد خليفة حقن، القوات المقابلة، بإخلائه خلال 48 ساعة». إلى ذلك، أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع أن قوات بلاده اتخذت الإجراءات الاحتياطية كافة، تبعاً لتعليمات من خليفة الأزمة برئاسة الحكومة، تحسباً لأيّة أخطار تهدد

قتل شخص وأصيب 3 آخرون أمس في قصف جوي استهدف مواقع تابعة لقوات «فجر ليبيا»، قرب معبر رأس جدير الحدودي مع تونس. وأوضح مركز زوارة الإعلامي أن طائرات حربية تابعة لـ«مليشيات حقن والزنتان» قصفت مقر كتيبة الإسناد الأمني بمنطقة رأس جدير ما تسبب بمقتل شخص وإصابة 3 آخرين.

وكانت طائرات سلاح الجو الليبي الخاضعة لحكومة عبد الله الثاني شنت غارات عدة أول من أمس، شملت ميناء زوارة ومواقع في أوكماش قرب الحدود مع تونس وفي الكسارات إلى الجنوب من طرابلس، ومواقع في منطقة قصر بن غشير بالعاصمة طرابلس.

وكانت وزارة الدفاع التونسية أعلنت وقوع انفجارات قرب معبر رأس جدير الحدودي مع ليبيا، مؤكدة بذلك ما أعلن في وقت سابق من قبل جهات إعلامية ليبية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة بلحسن الوسلاطي إنه «كان من المتوقع حدوث اشتباك قرب

تونس تعلن الاستنفار الأمني والعسكري على حدودها مع ليبيا تحسباً لأي طارئ

أعلنت وزارة الدفاع التونسية أمس الاستنفار العسكري والأمني على الحدود مع ليبيا تحسباً لأي طارئ.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع المقدم بلحسن الوسلاطي في تصريح لوكالة تونس أفريقيا للأنباء «وات» إن وحدات الجيش الوطني قامت بتكثيف الدوريات العسكرية والطلعات الجوية للمراقبة والاستطلاع على الحدود مع ليبيا. وأوضح أن حالة التأهب والاستنفار لمختلف القطاعات الأمنية ووحدات الجيش الوطني تندرج في إطار تطبيق توجيهات خلية الأزمة المكلفة بمتابعة الوضع الأمني بتونس على المستوى الميداني.

وشهدت المعابر الحدودية مع ليبيا في الفترة الأخيرة كل الاحتياطات والتعزيزات الأمنية المهمة والمتمركزة على كامل الشريط الحدودي المتناح للليبيا للاستعداد لكل السيناريوهات المحتملة في ظل تآزم الأوضاع في الحدود الشرقية لليبية القريبة من تونس.

يذكر أن خلية الأزمة المكلفة بمتابعة الوضع الأمني بتونس كانت قد دعت في اجتماع سابق أشرف عليه رئيس الحكومة مهدي بن جمعة القوات الأمنية والعسكرية إلى رفع درجة اليقظة ومراقبة الحدود والمعابر مع ليبيا في ظل الاقتتال الداخلي الذي تشهده أراضيها واتخاذ الإجراءات الضرورية التي تقتضيها مصلحة الأمن القومي.

«الاستئناف» الكوبيتية تستمع

إلى شهادة الخرافي في اقتحام البرلمان

استمعت محكمة الاستئناف الكوبيتية أول من أمس إلى شهادة رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي في القضية المعروفة إعلامياً في الكويت باسم «اقتحام مجلس الأمة». وكانت محكمة الجنايات برأت جميع المتهمين من تهمة اقتحام المجلس، فيما استؤنف الحكم وقررت محكمة الاستئناف الاستماع إلى شهادتي الخرافي ورئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون.

وقال الخرافي في شهادته أمام المحكمة إن «قاعة المجلس لم تكن صالحة للجلسات بعد واقعة الدخول»، مؤكداً أن «العرف لا يسمح بدخول أي كان إلى القاعة إلا بموافقة رئيس المجلس». ووجهت المحكمة إلى الخرافي أسئلة عدة، وكذلك هيئة الدفاع عن المتهمين. وقررت محكمة الاستئناف بعد الاستماع إلى شهادة الخرافي تأجيل قضية دخول مجلس الأمة، والمتمم على ذمتها 70 مواطناً كويتياً، من بينهم 11 نائباً سابقاً، إلى جلسة 17 الجاري للاستماع إلى شهادة السعدون بناءً على طلب هيئة الدفاع عن المتهمين.

ولدى خروجه من المحكمة، قال الخرافي للصحافيين: «أدليت بما يمل عليه علي ضميري»، داعياً إلى «ترك الأمر للقضاء ليقول حكمه في هذه القضية».

تحالف سوداني ثلاثي

يطالب بحكومة انتقالية

وقعت أحزاب سودانية معارضة ومجموعات متفرقة في أديس أبابا اتفاقاً يطالب بتشكيل حكومة انتقالية في الخرطوم، كما أعلن ناطق باسم إحدى هذه المجموعات. والاتفاق الذي أطلق عليه «نداء السودان» هو الأول الذي يجمع هذا الكم من ألوان الطيف المتعددة من الأحزاب السياسية والمجموعات المتفرقة التي تعارض الرئيس عمر البشير الذي يحكم البلاد منذ 25 عاماً. وفي حين رحبت حكومة شمال دارفور بانضمام حركة العدل والمساواة التصحيحية إلى مسيرة السلام بالبلاد، قال ناطق باسم حركة تحرير السودان مني مناوي نور الدائم محمد: «وقعت الجبهة الثورية والقوى السياسية السودانية ومنظمات المجتمع المدني اتفاق دواء السودان اليوم في أديس أبابا». والاتفاق يربط بين القوى الثورية التي تجمع المتطرفين في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور وحزب الأمة فضلاً عن أحزاب معارضة صغيرة ومنظمات مجتمع مدني.

ويطالب الاتفاق بـ«حكومة انتقالية تدير الأمور بشكل مؤقت» حتى الانتخابات المقبلة عام 2015. لكنه لا يدعو إلى قلب حكم البشير على رغم أنه اتهمه بـ«تزوير» آخر انتخابات أجريت في عام 2010.

والبشير الذي استولى على السلطة بواسطة انقلاب عسكري في حزيران 1989 أعلن الشهر الماضي أنه ينوي الترشح لولاية رئاسية جديدة في نيسان 2015 داعياً المعارضة إلى «حوار وطني» للتوصل إلى «اتفاق».

حراك قانوني وسياسي على خلفية تبرئة مبارك



ويعتبره محامي الشعب وهو الجهة الوحيدة المنوطة بالطنع بالحكم. وتعليقاً على توصيات مؤسسة الرئاسة وقرارات الحكومة الأخيرة، يشيد القيادي في تحالف التيار الديمقراطي جورج إسحاق بالقوة بالامر، واصفاً إياها بأنها «خطوات إيجابية».

ويرى استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة أحمد دراج أن «تحركات الرئيس والدولة خطوة على الطريق الصحيحة، والتي جاءت بعدما خرجت بعض الأوباق الإحباطية تندد وتشكك في ثورة 25 يناير، فجاءت قرارات السيسي لقطع أسنّة كل المشككين في الثورة المصرية، فضلاً عن أنها وضعت آليات مستقبلية للتعامل مع لصوص المال العام وعدم إسقاط جرائمهم بالتقادم».

أصدرت الدولة المصرية حزمة من القرارات والتوصيات أخيراً، حيث طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، وتأتي التوصيات بتعديل قانون الإجراءات الجنائية بهدف الحفاظ على أموال الدولة ومنع المرشدين من الهروب بجرائهم.

وفي أعقاب براءة حسني مبارك، كان الحكم بمثابة زريعة للبعض للشك في ثورة 25 يناير، وهو ما أغضب قطاعاً عريضاً من الشعب المصري، الأمر الذي جعل السيسي يعلن أنه يصدد إعداد تشريع يجرم من خلاله إهانة ثورتي 25 يناير و30 حزيران.

وعلى رغم رفض رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، التعليق على أحكام القضاء والتزامه احترام الأحكام الصادرة من هيئة المحكمة في محاكمة القرن: إلا

القاهرة تضع 42 قيادياً إخوانياً على قوائم الإنتربول

قال رئيس الإنتربول المصري اللواء جمال عبد الباري، إنه تم وضع 42 من قيادات جماعة الإخوان على قوائم الإنتربول وإرسال أسمائهم في النشرات الحمراء، التي ترسل بصفة دورية.

وأضاف رئيس الإنتربول، في تصريحات صحافية، أول من أمس، أن هناك شخصيات بارزة ضمن الـ42 شخصاً الذين وضعوا على قوائم الإنتربول، لافتاً إلى أن أجهزة الأمن بإشراف اللواء سيد شفيق رئيس قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية، مستمرة في ملاحقة الخارجين عن القانون والمطلوبين لدى جهات التحقيق في مصر، وذلك بعد هرويبهم خارج البلاد.

في سياق آخر، أصدر المحامي العام لنيابات المنوفية المستشار أحمد عبد الجواد، قراراً بإحالة 25 من أعضاء جماعة الإخوان «الإرهابية»، بمحافظة المنوفية، إلى المحاكمات العسكرية، وذلك طبقاً لتعديل القانون رقم 36 لعام 2014، وذلك بتهمة التعدي على المنشآت العامة بالتخريب وحرق سيارة شرطة والانتماء لجماعة محظورة وتهديد الأمن القومي.

ويأتي ذلك تماشياً مع المرسوم القانوني الذي ينص على محاكمة المتهمين في قضايا الإرهاب أمام المحاكم العسكرية، وفي ظل حالة الاستنفار الأمني التي تقوم بها قوات الأمن المصرية للتصدي لأيّة محاولات إرهابية تشنها عناصر التنظيم الإخواني.